الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

المديرية العامة للجماعات المحلية

مديرية الحكامة المحلية

مداخلة السّيـــــدة: مديـــرة الحكامـــــة المحليـــــة

ورشـــــة عـــــــرض وتقييـــــم
مخرجات المرحلة التجريبية للمرجع الوطني للعنوان

تلمسان 22-26 ماي 2022

بسم الله الرحمن الرحيم، والصّلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد والي ولاية تلمسان؛
السيد والي ولاية وهران؛
السيدات والسادة المدراء التنفيذيون؛
السيدات والسادة نقاط الارتكاز المكلفون بمتابعة ملف العنونة؛
السيدات والسادة أعضاء اللجنة الوطنية للعنونة؛
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم.

في إطار الإعداد لمشروع المرجع الوطني للعنوان، ومواصلة للجهود الرامية إلى تعريف الفضاءات الآهلة، التي باشرتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، تطبيقا لأحكام المادة 120 من القانون رقم 11-10 والمتعلق بالبلدية، والمرسوم الرئاسي رقم 14-01 المتعلق بتسمية الأماكن والمؤسسات والمباني العمومية وترقيم مداخل البنايات، نلتقي اليوم في هذه الورشة الخاصة بتقييم مخرجات المرحلة التجريبية للمرجع الوطني للعنوان، التي انطلقت على مستوى خمس بلديات نموذجية في ولاية وهران، والتي ترتكز أساسا على تقديم ما تم تحقيقه خلال هذه المرحلة لا سيما تعلق بما يلي:

- تسجيل أزيد من 100.000 عنوان رسمي، موحد وقابل لتحديد الجيومكاني ،
- التحضير لتعميم لوحة القيادة الرقمية الخاصة بمتابعة عملية تسمية الأماكن والمؤسسات والمباني العمومية، وكذا ترقيم مداخل البنايات عبر كامل بلديات ولاية وهران؛
- التعريف بالدليل الإجرائي الخاص بعملية العنونة؛
- عرض التطبيقة المعلوماتية الخاصة بالمرجع الوطني للعنوان ودليل الاستعمال الخاص بها؛
- تقديم بعض نماذج تطبيقات معلوماتية تستند أساسا على العنوان.

الجدير بالذكر، أن مخرجات المرحلة التجريبية تأتي تطبيقا لأحكام الاتفاقية التي تم إمضائها من طرف قطاعنا الوزاري ووزارة الدفاع الوطني ممثلة من قبل *(قيادة الدرك الوطني، المعهد الوطني للخرائط والكشف عن بعد، وكذا المجلس الوطني للإعلام الجغرافي)* والوكالة الفضائية الجزائرية من أجل تحديد كيفيات تجسيد المرحلة التجريبية على مستوى البلديات النموذجية لولاية وهران كل في مجال اختصاصه، لاسيما من خلال ضبط جميع الجوانب المتعلقة بتطوير لوحة قيادة، وتطبيقة معلوماتي ة تتعلق بالعنونة، بالإضافة الى تبادل الخبرات وتوفير الدعائم الخرائطية اللازمة وكذا المقاييس المعتمدة في مجال العنونة.

في ذات السياق، فإن استظهار النتائج التي تحققت، خاصة فيما يتعلق بتسمية الأماكن والمؤسسات والمباني العمومية، التي يسهر قطاعنا الوزاري على متابعتها بصفة دورية إلى غاية شهر أفريل 2022 على المستوى الوطني، توضح وضعية تقدم العملية على النحو التالي:

- بلغ عدد الشوارع والمباني العمومية المسماة **235.119**؛
- بلغ عدد الاقتراحات المقدمة على مستوى اللجان الولائية للتسمية **58.295 اقتراح**؛
- بلغ عدد التسميات التي تم معالجتها و المصادقة عليها من قبل اللجان الولائية **151.660 تسمية**؛
- وضع وتحديث **340.066** لوحة تسمية على مستوى الشوارع؛
- بلغ عدد المباني المرقمة **4.051.028 مبنى**؛

في هذا الخصوص، لابد من التأكيد على نقطة جوهرية تتمثل في كون عملية التسمية تتعدى مجرد كونها عملية وضع وتركيب لوحات التسمية والترقيم، بل هي عملية إستراتيجية، يتم تجسيدها بإشراف وحرص شديدين من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، بغية تعريف الفضاء الآهل، ومنه منح كل مواطن عنوان رسمي، خصوصا وأن العنونة أصبحت في الوقت الراهن معطى أساسي في التخطيط وفي تسيير الشؤون العمومية المحلية.

فالره ـان الأساسي لهذه العملية يتمثل في وضع العنوان في خضم كل عمليۃ تنموية، خصوصا في ظل بروز الدور الاقتصادي للجماعات المحلية، بما من شأنه ضمان تسيير أنجع للموارد المالية المحلية وتطوير إمكانات الاستثمار المحلي، الأمر الذي لن يتأتى من دون منح الفرص للمؤسسات الشبانية الناشئة والتي تنشط في هذا المجال مع التأكيد على ضرورة تبني مقاربة تشاركية مع الجمعيات والخبراء الفاعلين في مجال معطيات العنوان والمعلومة الجغرافية.

على هذا الأساس، تُمثّل بيانات العنونة، رهانًا أساسيًا للنشاط العمومي لاسيما في بيئة تغلب عليها الدعامات الرقمية، فهي مرجعية في شكل نظام معلوماتي مُوَحّد وشامل من شأنه تمكين السلطات المحلية من التحديد الدقيق للمعلومات الجغرافية عبر العنونة.

غير أن، إعداد واستغلال بيانات العنونة، مرهون أساسا بتسريع وتيرة المصادقة والبت في اقتراحات التسمية المطروحة على اللجان الولائية، لإتمام عملية تسمية الأماكن والمباني والمؤسسات العمومية أو إعادة تسميتها، و إنهاء عملية ترقيم مداخل المباني، لمباشرة تعميم إعداد المرجع الوطني للعنوان عبر كامل بلديات الوطن، رغم إدراكنا بان عملية التسمية والترقيم عملية ديناميكية ومتواصلة نتيج ة للحركية الكبيرة والمتنامية التي تعرفها مدننا من توسع للنسيج العمراني والبنى التحتية التي تخضع لنفس إجراءات التسمية والترقيم.

كذلك، وفي ذات السياق، لا يفوتني التذكير بأهمية إعداد وتكوين العنصر البشري لما له من أهمية في السير الحسن لمشروع العنونة، وأخص هنا بالذكر نقاط الارتكاز على مستوى الولايات الحاضرين معنا، والمكلفين بمتابعة هذا الملف بالتنسيق مع بلديات اختصاصهم الإقليمي، والتي تشكل هذه الدورة التكويني ة، لا محالة، سانحة لتعزيز قدراتهم في مجال التسمية والترقيم، بالإضافة الى التعرف على المستجدات والإنجازات التي تم تحقيقها خلال المرحلة التجريبية لرقمنة قواعد بيانات العنونة.

وعليـــه، فقد آن الأوان للعمل على إدماج المرجع الوطني للعنونة ، والعمل على تعميمه على باقي بلديات الوطن، وجعله كعامل مسرع لمشروع المدن الذكية في الجزائر، لاسيما وأن الرهانات الرئيسية لمشروع العنونة تستهدف ما يلي:

- عنوان واحد وموحد لكل مواطن؛
- تحديد جيو-مكاني دقيق يسمح بالتعرف على الأقاليم؛
- تحسين أداء المرافق العمومية وجودة الخدمات المقدمة؛
- التحكم في المعلومة الجغرافية التي ترتكز على معطيات العنوان؛
- تعزيز دور العنونة في خدمة التنمية المحلية.

فـــي الأخير، لا يفوتني في هذا المقام أن أحيي الجهود التي يبذلها جميع أعضاء اللجنة الوطنية للعنونة التابعين خاصة لوزارة الدفاع الوطني والوكالة الفضائية الجزائرية والوكالة الوطنية لمسح الأراضي والقطاعات المتخصصة على غرار المجاهدين وذوي الحقوق والبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية. كما أحيي جميع المكلفين القائمين على متابعة الملف بالرغم من الصعوبات التي يواجهونها في الواقع. وأغتنم هاته الفرصة قصد

تثمين إسهامات أعضاء هذه اللجنة الوطنية التي لم تدخر أي جهد وأي نشاط لوضعه تحت تصرف اللجنة وأثبتت عزمها على دعم الجماعات المحلية بالوسائل اللازمة لضمان السير الحسن لعملية العنونة.

يشرفني بعد استعراض هذه المداخلة أن أعلن رسميا عن افتتاح أشغال الورشة التقييمية وكذا الدورة التكوينية التي تلي هذه الورشة.

أشكركم على حسن وكرم إصغائكم،

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.